ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Rese. Ghassan Ktafah

Dr. Wissam Abd Al-Hassan Al-Badri

University of Wasit – College of Education for Human Sciences

Email:
std20232024.gkttafah@uowasit.edu.iq
walbadri@uowasit.edu.iq

Keywords:

Human components, Iraq, regional, international

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 10. Aug.2026

Accepted 27. Aug.2026

Published 10. Nov.2026

Iraq's Human Determinants and Their Implications for Regional and International Orientations

A B S T R A C T

This study concludes that Iraq's human determinants constitute a decisive variable for explaining patterns of power and stability from a political geography perspective, as they shape the size of the state's available human resources and the nature of pressures on its institutions and functions. The 2024 population census indicates a demographic weight of approximately 46.1 million people with a relatively balanced sex structure, providing Iraq with a broad human base that can be transformed into a productive and developmental asset if effective policies are in place. The indicators also reveal the predominance of urban residence and an overall density of about 220 persons/km², reflecting spatial concentration that raises service costs, heightens cities' vulnerability to crises, and necessitates more balanced urban and regional development planning. The age structure confirms a youthful base and a potential demographic dividend due to the predominance of the working-age population; however, this remains contingent upon employment and education policies and productivity enhancement, otherwise it may turn into a social and economic burden. In terms of national integration, ethnic diversity emerges as an influential factor in managing pluralism, governance balances, and decision-making, which requires institutional frameworks that ensure partnership and equitable distribution of opportunities. Accordingly, maximizing the impact of human determinants requires developing human capital and linking population planning to governance reforms, labor-market policies, and spatially balanced development, thereby strengthening the state's internal resilience and enhancing its capacity to negotiate and build external partnerships from a more effective position.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol65.Iss1.5007

المقوّمات البشريّة للعراق وانعكاساتها على التوجّهات الإقليميّة والدوليّة

الباحث: غسان هاشم كطافه أ.م.د. وسام عبد الحسن عجيل
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص:

تخلص الدراسة إلى أن المقوّمات البشرية في العراق تمثل متغيرًا حاسمًا في تفسير اتجاهات القوة والاستقرار ضمن منظور الجغرافية السياسية، لأنها تحدد حجم الموارد البشرية المتاحة للدولة وطبيعة الضغوط على مؤسساتها ووظائفها. وتُظهر بيانات تعداد (٢٠٢٤) ثقلًا سكانيًا يقارب (٤٦.١) مليون نسمة مع توازن نوعي نسبي بما يمنح العراق قاعدة بشرية واسعة يمكن تحويلها إلى رافعة إنتاجية وتنموية إذا توافرت سياسات فعّالة. كما تكشف المؤشرات غلبة السكن الحضري وكثافة عامة تقارب (٢٢٠) نسمة/كم² وهو ما يعكس تركزًا مكانيًا يرفع كلفة الخدمات ويضاعف حساسية المدن للأزمات ويستدعي تخطيطًا عمرانيًا وتنمويًا أكثر توازنًا. ويؤكد التركيب العمري قاعدة فتية تُتيح عائدًا ديموغرافيًا محتملًا غلبة سن العمل لكنه يبقى مشروطًا بسياسات التشغيل والتعليم وتحسين الإنتاجية وإلا تحوّل إلى عبء اجتماعي واقتصادي, وفي بعد الاندماج الوطني يبرز التنوع القومي بوصفه عاملًا مؤثرًا في إدارة التعدد وتوازنات الحكم وصناعة القرار ما يستلزم أطرًا مؤسسية تضمن الشراكة والعدالة في توزيع الفرص, وبناءً على ذلك نجد أن تعظيم أثر المقومات البشرية يتطلب تنمية رأس المال البشري وربط التخطيط السكاني بإصلاحات الحوكمة وسوق العمل وتوازن التنمية مكانياً، بما يعزز مناعة الدولة داخليًا ويرفع قدرتها على التفاوض وبناء الشراكات الخارجية من موقع أكثر فاعلية.

الكلمات المفتاحية : المقومات البشرية ، العراق ، الإقليمية ، الدولية.

المقدمة:

يتناول هذا البحث المقوّمات البشرية في العراق بوصفها ركيزةً أساسية للقوة الوطنية وأداة تفسيرية في الجغرافية السياسية لفهم توجهات الدولة الإقليمية والدولية, ويرتكز على المؤشرات الديموغرافية الرسمية ولا سيما حجم السكان وتوزيعهم المكاني وتركيبهم العمري لتحليل أثرها في قدرة الدولة على إدارة الموارد وتقديم الخدمات وبناء الاستقرار, كما يناقش انعكاسات التركز الحضري والضغوط السكانية على أولويات التنمية والحكم والأمن المجتمعي, ويتطرق إلى دور التنوع الاجتماعي–القومي في الاندماج الوطني وتوازنات الحكم وصناعة القرار. ويخلص إلى أن تحويل الثقل السكاني إلى رافعة استراتيجية يتطلب تنمية رأس المال البشري وتخطيطاً مكانياً متوازناً وإصلاحاتٍ في الحوكمة وسوق العمل.

اولا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح كيفية تأثير المقوّمات البشرية في العراق (الحجم السكاني، التوزيع المكاني، التركيب العمري، والتنوع الاجتماعي) على قوة الدولة واستقرارها وانعكاس ذلك على توجهاتها الإقليمية والدولية بعد ٢٠٠٣.

ثانيا: فرضية البحث:

إن المقوّمات البشرية في العراق إذا أُديرت بسياسات فعّالة لتنمية رأس المال البشري وتوازن التوزيع المكاني فأنها تعزّز استقرار الدولة وقوتها وتزيد فاعلية توجهاتها الإقليمية والدولية، وإلا تحولت إلى عامل ضغط يقيّد القرار ويضعف الأداء المؤسسي.

ثالثا: أهمية البحث:

١- يقدّم إطارًا تحليليًا في الجغرافية السياسية يفسّر أثر المقوّمات البشرية في العراق على القوة الدولة واستقرارها وصناعة القرار.

٢- يربط المؤشرات الديموغرافية الرسمية بانعكاساتها على الحوكمة والتنمية والأمن بما يساعد على تشخيص مصادر الضغط البنيوي ومكامن الفرص.

٣- يدعم صانع القرار بتحديد أولويات سياسات تنمية رأس المال البشري والتخطيط المكاني لتحويل الثقل السكاني إلى رافعة استراتيجية تعزّز التوجهات الإقليمية والدولية.

رابعا: أهداف البحث:

١- تحليل المقوّمات البشرية في العراق (الحجم السكاني، التركيب العمري والنوعي، التوزيع الحضري–الريفي، والتنوع الاجتماعي) وتحديد خصائصها الرئيسة.

٢- بيان انعكاس هذه المقوّمات على قوة الدولة واستقرارها وكفاءة مؤسساتها وصناعة القرار ضمن منظور الجغرافية السياسية.

٣- استكشاف أثر المقوّمات البشرية في توجيه خيارات العراق الإقليمية والدولية وتحديد متطلبات تحويلها إلى رافعة استراتيجية عبر سياسات مناسبة.

خامساً: حدود الدراسة:

الحدود المكانية تنحصر ضمن النطاق الجغرافي لجمهورية العراق بحدودها السياسية المعترف بها دوليًا والتي تحدها من الشمال تركيا ومن الشرق مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية ومن الغرب الأردن وسوريا، وتغطي الدراسة عموم الأراضي العراقية بما فيها إقليم كردستان العراق، اذ يقع العراق في النصف الشمالي من الكرة الأرضية بين دائرتي العرض (٥ ْ٢٩-٢٢ ْ٣٧) شمالاً وخطي الطول (٣٨°٤٥'-٤٨°٤٥') شرقاً. كما موضح بالخريطة (١).

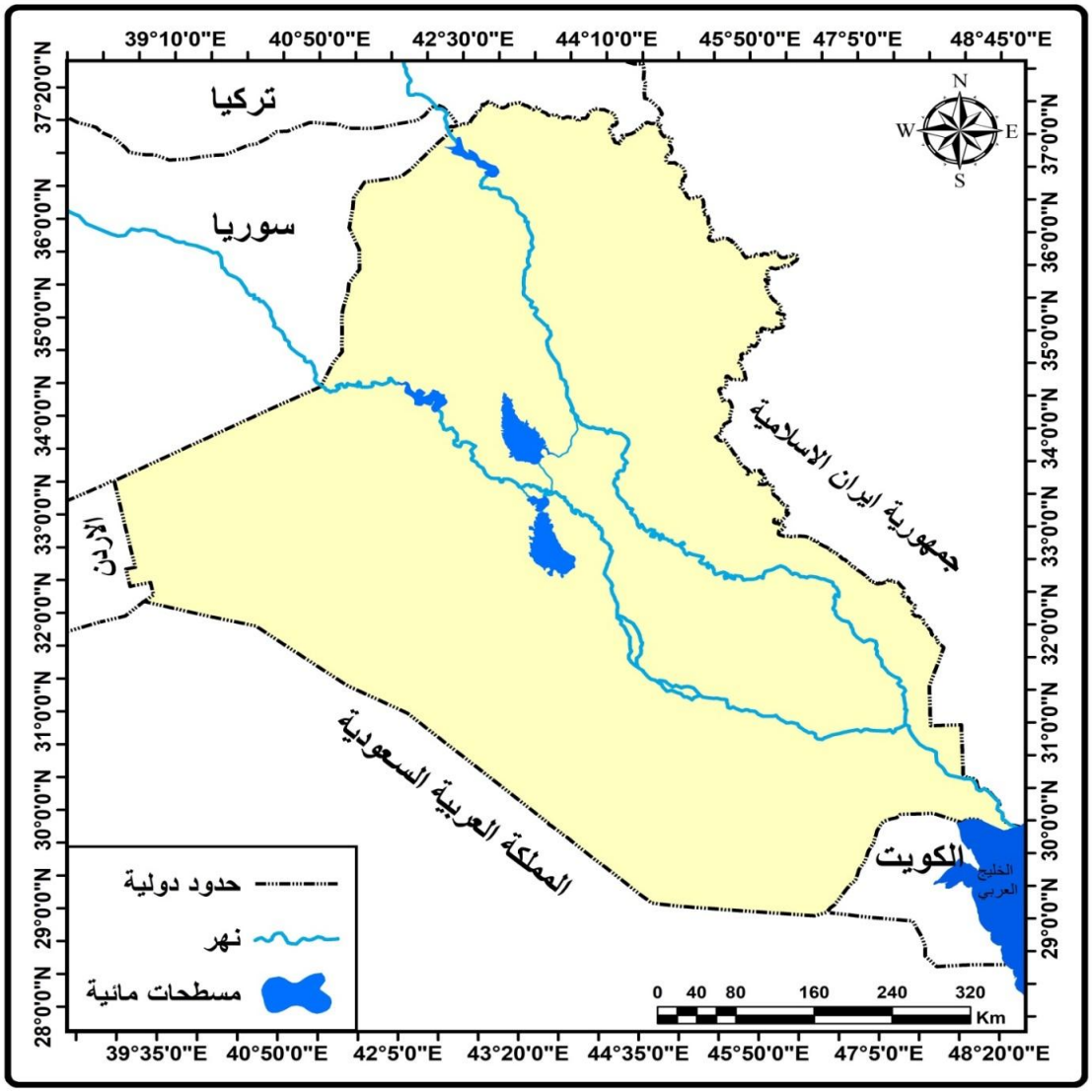
سادسا: كلمات مفتاحية:

(المقوّمات البشرية، الجغرافية السياسية، رأس المال البشري، التحول الديموغرافي، التوزيع المكاني للسكان)

١. المقوّمات البشرية: مجموعة الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي تصف السكان (الحجم، التركيب، التوزيع، النوعية) وتحدد طاقة المجتمع وقدرته على التنمية والقوة.
٢. الجغرافية السياسية: فرع من الجغرافيا يدرس العلاقة بين المكان والسلطة والدولة وحدودها والموارد وتوازنات القوة وكيف يؤثر الحيز المكاني في السلوك السياسي.
٣. رأس المال البشري: رصيد المعارف والمهارات والخبرات والصحة لدى الأفراد الذي يرفع إنتاجيتهم ويعزز قدرة الدولة على النمو والتنافس.
٤. التحول الديموغرافي: عملية تغيّر تدريجي في معدلات المواليد والوفيات والهجرة ينتج عنها انتقال في البنية العمرية والنمو السكاني عبر الزمن.
٥. التوزيع المكاني للسكان: نمط تركز السكان وانتشارهم وكثافتهم على الأقاليم والمدن والريف وفق عوامل طبيعية واقتصادية وخدمية وسياسية.

خريطة (١)

الموقع الفلكي للدراسة (العراق)



المصدر الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ونُظُم المعلومات الجغرافية، بغداد، ٢٠٢٤، ص ١–٢.

المقومات الديموغرافية للسكان:

يُعَدّ العراق من أكثر دول المنطقة كثافةً سكانية إذ شكّلت هذه الكثافة عاملًا مؤثرًا في بنية الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما أفرزته من موارد بشرية ضخمة ومتنوعة شكّلت قاعدة للنموّ الوطني والتنمية الشاملة. لذا يمكن تقسيم المقومات السكانية للعراق بما يلي:

١. حجم السكان ونموهم:

يمثّل حجم السكان أحد أبرز العوامل الأساسية في توجيه الخطط التنموية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أُجري يومي (٢٠–٢١ تشرين الثاني/٢٠٢٤) بلغ إجمالي عدد سكان بنحو (٤٦,١١٨,٧٩٣) نسمة، اذ تتوزع نتائج هذا الأعداد بين (٢٣,١٦١,٦٠٤) من الذكور ما نسبته

(٥٠,٢٢٪) و(٢٢,٩٥٧,١٨٩) من الإناث ما يمثل نسبة (٤٩,٧٨٪) مما يدل على توازن نسبي في التركيب النوعي للسكان بنسبة (١٠١ذكر) لكل (١٠٠ أنثى) **(الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٥: ص٢)**. شهد العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة عام(١٩٢٠) حتى يوما الحالي تحولات ديموغرافية كبيرة انعكست على شكل زيادات متسارعة في عدد السكان تفاوتت من مرحلة إلى أخرى تبعًا للظروف السياسي والاقتصادية والأمنية, ويمثّل عام(١٩٢٠) بداية التقديرات السكانية الحديثة في العراق إذ قُدّر عدد السكان آنذاك بنحو(٢,٨) مليون نسمة وهي تقديرات غير قائمة على تعداد فعلي بل على حسابات إدارية محدودة ويُعَدّ هذا الحجم انعكاسًا لطبيعة المجتمع الزراعي الريفي آنذاك وضعف الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع معدلات الوفيات مقابل معدلات ولادة مرتفعة **(Helen C. Metz , 1990, p. 118)**. شكّل أول تعداد سكاني رسمي نقطة انطلاقٍ للبيانات الديموغرافية الدقيقة في العراق إذ بلغ عدد السكان (٤,٨٠٠٠٠٠) وبمعدل نمو سنوي وسطي (٢,٠٪) خلال سبعةٍ وعشرين عامًا، وتعكس هذه الزيادة بداية تحسّن نسبي في الإدارة العامة والخدمات الأساسية بعد انتهاء الانتداب البريطاني واستقرار بنية الدولة المركزية **(وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، الأرشيف٢٠٢٥: ص١-٩)**. اما أول تعداد حقيقي ودقيق في عام (١٩٥٧) فكان عدد السكان (٦,٣٣٩٩٦٠) نسمة بزيادة سكانية تقدر(٣٢٪) عن تعداد (١٩٤٧) ومعدل النمو السنوي الوسيط(٢,٦٨٪) ويمثل هذا التعداد النقطة المرجعية الأولى المعتمدة رسميًا ويعكس أثر الاستقرار النسبي والتطور الإداري خلال العهد الملكي والجمهوري الأول, وفي عام(١٩٦٥) ارتفع عدد السكان إلى(٩,٠١٢,٢٣٠) نسمة بزيادة (٤٢٪) عن(١٩٥٧) وبمعدل نمو سنوي (٢,٤٥٪) ويُعزى ذلك إلى زيادة الخصوبة وانخفاض الوفيات وتوسّع شبكات الخدمات الصحية خصوصًا في المدن الكبرى مما أسس لمرحلة الطفرة السكانية اللاحقة, اما مرحلة الطفرة السكانية ففي عام (١٩٧٧) بلغ عدد السكان(١٢,٠٠٠٤٩٧) نسمة بزيادة (٣٣٪) عن عام (١٩٦٥) وبمعدل النمو السنوي(٣,٢٪) وتمثل هذه المرحلة ذروة الانتعاش الاقتصادي بفضل عائدات النفط ما انعكس في تحسين المستوى المعيشي والرعاية الصحية والتعليم فاستمرت معدلات الولادة مرتفعة مع اتساع القاعدة الشبابية **(وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، الأرشيف٢٠٢٥: ص ١-٩)**. اما عام (١٩٨٧) فقد وصل عدد السكان إلى(١٦,٣٣٥,١٩٩) نسمة بزيادة (٣٦٪) عن (١٩٧٧) وبمعدل نمو سنوي وسطي (٣,٣٪) رغم ظروف الحرب العراقية– الإيرانية, ويعكس استمرار النمو في هذه الفترة قوة الدفع السكاني المتكوّن منذ السبعينيات على الرغم من الخسائر البشرية والتأثيرات الاقتصادية للحرب, وكذلك مرحلة الحصار والانكماش(١٩٩٧) اذ بلغ عدد السكان(١٩,١٨٠٠٠٠) نسمة بزيادة (١٦,٦٪) عن(١٩٨٧) وبمعدل النمو السنوي (١,٦٪) في(١٥) محافظة اتحادية دون محافظات إقليم كردستان، ويُلاحظ تراجع واضح في الوتيرة نتيجة الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية التي قلّصت القدرة المعيشية ورفعت معدلات الهجرة والوفيات, ويُستخدم أحيانًا تقدير وطني مجمّع لنفس السنة يبلغ(٢٢,٠٠٠٠٠٠) نسمة ليعكس مجموع سكان العراق ككل غير أن التعداد الفعلي شمل المحافظات الاتحادية فقط **(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الارشيف ١٩٨٧, ص١-٣)**. اما مرحلة ما بعد (٢٠٠٣-٢٠٢٤) والانفجار السكاني اذ بلغ إجمالي عدد سكان العراق في عام(٢٠٠٩) نحو(٣١,٦٦٤٤٦٦) نسمة وفق تقديرات إسقاطيه اعتمدتها وزارة التخطيط استنادًا إلى معدلات النمو بعد عام(٢٠٠٣) وهي ليست نتيجة لتعداد رسمي لكنها تعكس التحوّل إلى مرحلة انفجار سكاني بعد تحسّن نسبي في الأوضاع المعيشية والأمنية, وفي عام (٢٠٢٤) كان عدد السكان(٤٦,١١٨,٧٩٣) نسمة بزيادة عن(١٩٩٧) تقدر ب(٣٨,٩٪) وبمعدل النمو السنوي(٣,٢٥٪) ويُظهر هذا النمو الحاد اتساع الفجوة السكانية نتيجة ارتفاع معدلات الولادة وتحسن نسبي في البقاء على قيد الحياة مع شمول جميع المحافظات **(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠٢٥، ص٢)**. وللاستزادة يُراجع الجدول (١) والشكل (١) ومن خلال تحليل البيانات لتعدادات السكان في العراق يمكن استخلاص ما يأتي:

١. تضاعف عدد سكان العراق أكثر من (٢٠) مرة خلال المدة بين عامي (١٩٢٠ –٢٠٢٤) منتقلاً من تقديرات أولية بحدود (٢,٨ مليون نسمة) إلى أكثر من (٤٦,١١مليون نسمة) في التعداد الرسمي الأخير، وهو ما يعكس استمرارية النمو وتحوّل المجتمع العراقي من مجتمعٍ زراعي محدود إلى مجتمعٍ حضري واسع القاعدة السكانية.

٢. سجل العراق أعلى معدل نمو سكاني سنوي خلال عقد السبعينيات بواقع (٣,٣٪) نتيجة الطفرة السكانية وتحسّن مؤشرات الحياة آنذاك بينما كان أدنى معدل نمو خلال التسعينيات (١,٦٪) بسبب الحروب والحصار وانكماش الاقتصاد.

٣. بلغت نسبة الزيادة السكانية ما بين تعدادي (١٩٩٧–٢٠٢٤) نحو (١٣٨,٩٪) استنادًا إلى تعداد (١٩٩٧) في (١٥) محافظة ما يعكس دخول العراق مرحلة الانفجار السكاني بعد عام (٢٠٠٣) نتيجة ارتفاع الخصوبة وتحسّن مستويات البقاء على قيد الحياة.

٤. إن معدل النمو البالغ (٣,٢٥٪) سنويًا يُعد من المعدلات المرتفعة على المستوى الإقليمي والعالمي ما يضع العراق أمام ضغوط ديموغرافية متسارعة في مختلف القطاعات التنموية.

٥. يمثل هذا النمو السكاني المتسارع تحديًا استراتيجيًا أمام الدولة ولاسيما في مجالات الإسكان والبنى التحتية والتعليم والصحة والتشغيل نتيجة اختلال التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية المتاحة.

٦. تستدعي هذه التحولات تبنّي سياسات سكانية متوازنة تستهدف خفض معدلات الخصوبة وتحقيق توزيع مكاني عادل للسكان بين الحضر والريف بما يحدّ من التفاوتات التنموية ويعزّز الاستقرار المجتمعي المستدام.

جدول (١)

عدد سكان العراق ومعدلات النمو السكاني للأعوام (١٩٢٠–٢٠٢٤)

ت	سنة التعداد	عدد السكان مليون / النسمة	معدل النمو السنوي الوسيط (%)
١	١٩٢٠	٢,٨٠٠٠٠٠	-
٢	١٩٤٧	٤,٨٠٠٠٠٠	٢,٠٠
٣	١٩٥٧	٦,٣٣٩٩٦٠	٢,٦٨
٤	١٩٦٥	٩,٠١٢,٢٣٠	٢,٤٥
٥	١٩٧٧	١٢,٠٠٠٤٩٧	٣,٣
٦	١٩٨٧	١٦,٣٣٥١٩٩	٣,٢
٧	١٩٩٧	٢٢,٠٠٠٠٠٠	١,٦
٨	٢٠٠٩	٣١,٦٦٤٤٦٦	٢,٥٤
٩	٢٠٢٤	٤٦,١١٨,٧٩٣	٣,٢

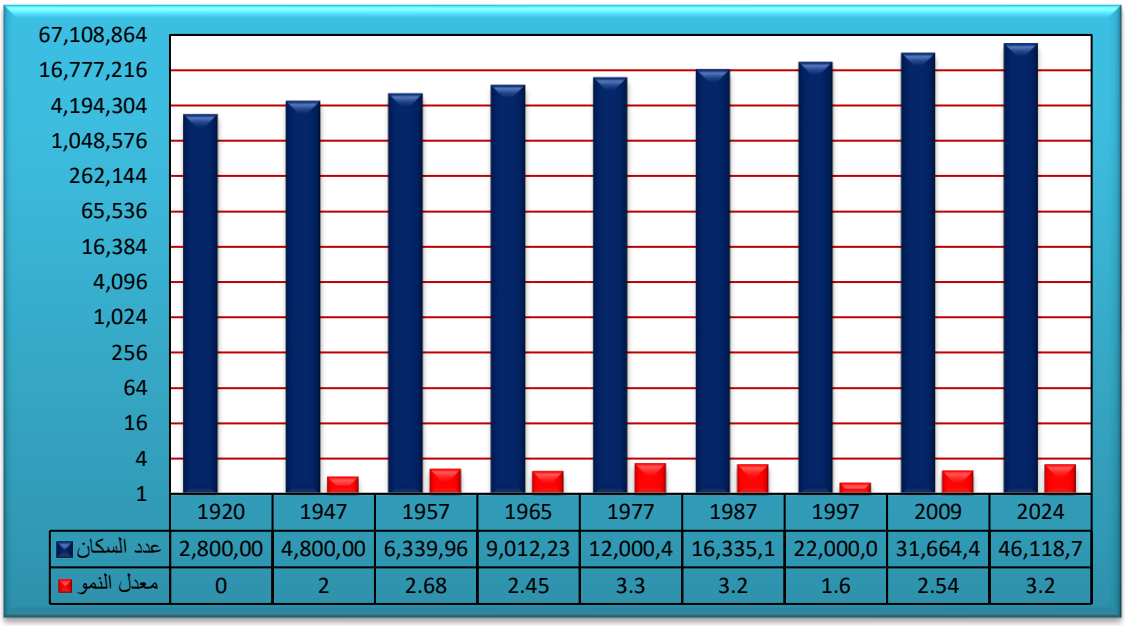
المصدر الباحث بالاعتماد على بيانات:

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (التعداد العام للسكان والمساكن في العراق لعام ٢٠٢٤)، بغداد، ٢٠٢٥، ص٢-٩.

وجمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٠ – الباب الثاني، جداول سكان العراق)، بغداد, ٢٠٢٠ ص ١–٣.

شكل (١)

عدد سكان العراق ومعدلات النمو السكاني للأعوام (١٩٢٠-٢٠٢٤)



	1920	1947	1957	1965	1977	1987	1997	2009	2024
عدد السكان	2,800,00	4,800,00	6,339,96	9,012,23	12,000,4	16,335,1	22,000,0	31,664,4	46,118,7
معدل النمو	0	2	2.68	2.45	3.3	3.2	1.6	2.54	3.2

المصدر الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١)

٢- توزيع السكان وكثافتهم:

يشكّل التوزيع الجغرافي للسكان أحد العوامل الحاسمة في التخطيط التنموي إذ يعكس مدى التفاوت في الكثافة السكانية بين المحافظات والمناطق الحضرية والريفية ويؤثر بصورة مباشرة في توزيع الخدمات والبنى التحتية , وبحسب نتائج التعداد العام لعام(٢٠٢٤) بلغ عدد سكان العراق (٤٦,١١٨,٧٩٣ نسمة) يتوزعون بواقع(٣٢,٣٥٩,٣٥٥ نسمة) في المناطق الحضرية أي ما نسبته(٧٠.٢٪) اما في المناطق الريفية(١٣,٧٥٩,٤٣٨ نسمة) وبنسبة(٢٩,٨٪) مما يدل على تركّز سكاني واضح في المدن الكبرى [١](**وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد, ٢٠٢٤: ص٢**) . كما موضح بالخارطة (٢)، وتبعًا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن فإن الكثافة السكانية العامة تصل إلى نحو (١٠٥ نسمة/كم٢) * وهي قيمة تعكس مستوى الضغط الديموغرافي على الموارد والأراضي في إطار التخطيط التنموي الوطني. ويمكن تقسيم الحجم السكاني على مستوى المحافظات إلى ثلاث فئات من حيث الكثافة السكانية كما في الجدول (٢) الذي يبيّن توزيع السكان لعام (٢٠٢٤) بحسب المحافظات الى ما يلي:

١.٢- المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية : تضم هذه الفئة ثلاث محافظات هي(بغداد، نينوى، البصرة) اذ تحتل بغداد الصدارة بعدد سكان يبلغ نحو(٩,٨٦٢,٩٠١) نسمة تمثّل نسبتها قرابة (٢١,٣٨٪) من إجمالي السكان العراق لتكون مركز الثقل السياسي والإداري والاقتصادي للدولة, تليها نينوى بـ(٤,٥١٢١٦٨) نسمة وبنسبة تتراوح(٩,٧٨٪) من اجمالي

*** - وتبعًا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن (٢٠-٢١ تشرين الثاني/ ٢٠٢٤) التي أعلنتها وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء فان: بلغ عدد سكان العراق (٤٦,١١٨,٧٩٣ نسمة) والمساحة البلاد (٤٣٨,٣١٧ كم²)**

❖ فان الكثافة السكانية العامة = عدد السكان الكلي ÷ المساحة الكلية

(٤٦,١١٨,٧٩٣ نسمة) / (٤٣٨,٣١٧ كم²) = ١٠٥.٢١٧ يُستحسن تقريبها إلى (١٠٥ نسمة/كم²).

السكان لتشكّل قطبًا سكانيًا واقتصاديًا رئيسًا في شمال البلاد, في حين تبلغ سكان البصرة بـ(٣,٥١٨٤٠٢)نسمة وبنسبة (٧,٦٣ %) بوصفها المنفذ البحري الأهم ومركز صناعة النفط والبتروكيمياويات في الجنوب, وبهذا تحتضن هذه المحافظات الثلاث مجتمعةً حوالي(٣٨.٨٪) من سكان العراق ما يجعلها المحور الرئيس لتركّز السكان والنشاط الاقتصادي والخدمات ويمنح الدولة كتلة بشرية كبيرة يمكن توظيفها في تعزيز قوتها الإنتاجية والإدارية، لكنه في الوقت نفسه يفرض تحديات كبيرة في مجالات الإسكان والنقل والبنى التحتية وإدارة المخاطر الحضرية **(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٢٥ , ص٩ –٢١)**.

٢.٢– المحافظات ذات الكثافة السكانية المتوسطة: وتشمل هذه الفئة خمس محافظات هي كل من محافظة السليمانية (٢,٦١٥,٦٩٩) نسمة وبنسبة (٥,٦٧٪) وذي قار (٢,٥٣٤,٥٣٤) نسمة وبنسبة (٥,٥٪) وبابل (٢,٤٩٨,٠٧٨) نسمة وبنسبة (٥,٤٪) وأربيل (٢,٢٤٣,٧٢٣) نسمة وبنسبة (٤,٩٪) والأنبار (٢,١٤٣,١٧٥) نسمة وبنسبة (٤,٦٪), ويبلغ مجموع سكان هذه المحافظات نحو (١٢,٠٣٥,٢٠٩) نسمة أي ما نسبته تقريبًا (٢٦,١٪) من سكان العراق **(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٢٥ , ص٩ –٢١)**. وتمثّل هذه المحافظات كثافتا سكانية وسطية يربط بين مراكز الثقل الكبرى والأطراف، فهي تجمع بين طابع حضري واضح في مراكزها (كالسليمانية وأربيل والحلة والناصرية) وبين امتدادات ريفية وزراعية واسعة كما في ذي قار والأنبار، وتكمن أهميتها في أنها مجالات انتقال وتنمية يمكن من خلالها تحقيق قدرٍ من التوازن في توزيع الاستثمارات والخدمات، وهي تشكّل ركيزة أساسية في تعزيز الترابط المكاني بين شمال البلاد وجنوبها وشرقها وغربها، بما يدعم تماسك الدولة ووحدة الداخلي.

٣.٢– المحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة: وتضم عشر محافظات هي كلا من ديالى (١,٩٤٨,٥٨٦) نسمة وبنسبة (٤,٢٪) وكركوك (١,٩٣٢,٩٧١) نسمة وبنسبة (٤.٢٪) وصلاح الدين(١,٩٢٩,٧٦٥) نسمة وبنسبة (٤.٢٪) والنجف(١,٧٨٠,١٩١) وبنسبة (٣.٩٪) وواسط (١,٦٦٧,٨٦٠) نسمة وبنسبة (٣.٦٪) ودهوك (١,٥٦٣,٥٥٦) نسمة وبنسبة (٣.٤٪) والديوانية (١,٥٦١,٧٦٩) نسمة وبنسبة (٣.٤٪) وكربلاء (١,٤٧٤,٢٨٢) نسمة وبنسبة (٣.٢٪) وميسان (١,٣٤٥,٩٩٤) نسمة وبنسبة (٢.٩٪) والمثنى (٩٨٥,١٣٩) نسمة وبنسبة (٢.١٪), ويبلغ مجموع سكان هذه الفئة حوالي(١٦,١٩٠,١١٣) نسمة أي ما نسبته(٣٥.١٪) من سكان العراق **(وزارة التخطيط، ٢٠٢٥ , ص ٢٣)**. وتمتاز هذه المحافظات بأن توزيع السكان فيها أقل كثافة وأكثر تشتتًا، وبعضها ذو مساحات واسعة وحدود طويلة كالمثنى ضمن الفئة المتوسطة من حيث الحجم الكلي، والمنخفضة من حيث الكثافة المكانية أو ذات طبيعة زراعية حدودية ديالى وواسط وميسان ودهوك, وتُسهم هذه المحافظات في توفير عمق جغرافي وأمني وزراعي للدولة، لكنها في المقابل تواجه تحديات واضحة في إيصال الخدمات والبنى التحتية وتوفير فرص العمل ما يتطلب سياسات خاصة تقوم على الربط الشبكي بين المراكز الحضرية والريفية وتنمية الزراعة واستثمار السياحة الدينية والبيئية والحدودية.

جدول (٢)

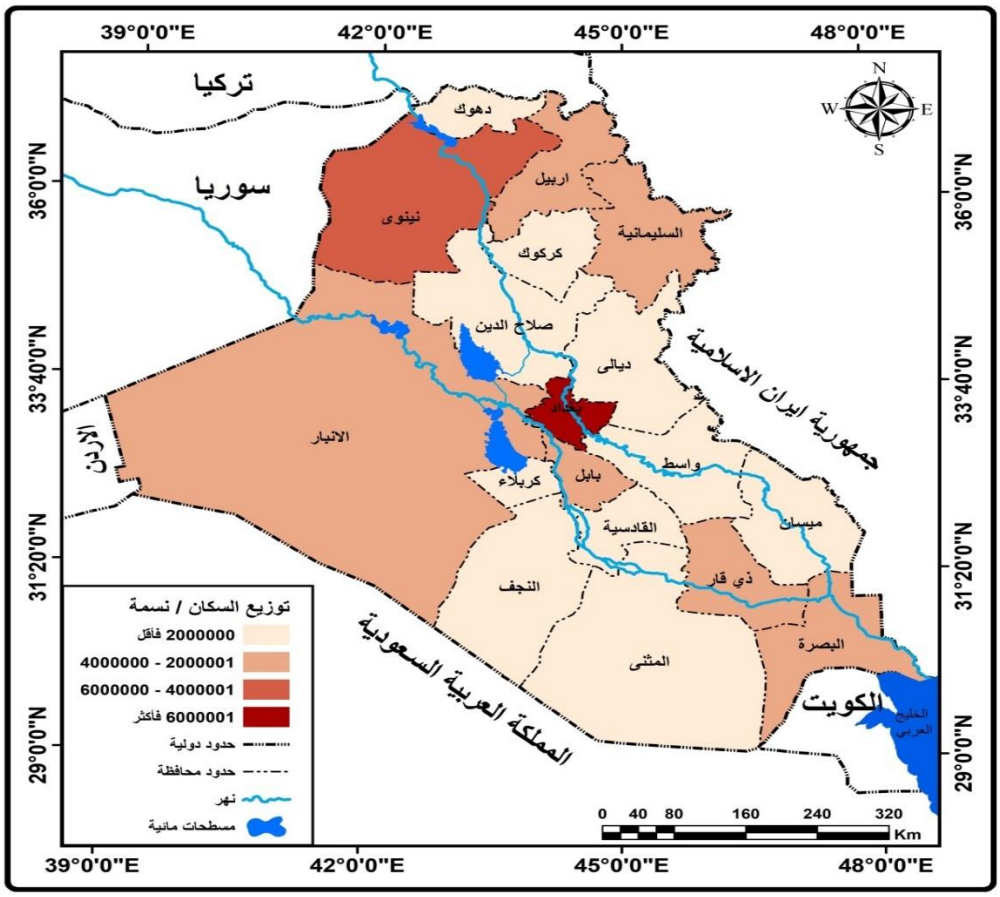
الحجم السكان في المحافظات العراقية لعام (٢٠٢٤)

ت	المحافظة	عدد السكان (مليون نسمة)	نسبة السكان من الإجمالي (%)
١	بغداد	٩,٨٦٢٩٠١	٢١,٣٨
٢	نينوى	٤,٥١٢١٦٨	٩,٧٨
٣	البصرة	٣,٥١٨٤٠٢	٧,٦٣
٤	السليمانية	٢,٦١٥٦٩٩	٥,٦٧
٥	ذي قار	٢,٥٣٤٥٣٤	٥,٥٠
٦	بابل	٢,٤٩٨٠٧٨	٥,٤٢
٧	أربيل	٢,٢٤٣٧٢٣	٤,٨٧
٨	الأنبار	٢,١٤٣١٧٥	٤,٦٥
٩	ديالى	١,٩٤٨٥٨٦	٤,٢٣
١٠	كركوك	١,٩٣٢٩٧١	٤,١٩
١١	صلاح الدين	١,٩٢٩٧٦٥	٤,١٨
١٢	النجف	١,٧٨٠١٩١	٣,٨٦
١٣	واسط	١,٦٦٧٨٦٠	٣,٦٢
١٤	دهوك	١,٥٦٣٥٥٦	٣,٣٩
١٥	القادسية	١,٥٦١٧٦٩	٣,٣٩
١٦	كربلاء	١,٤٧٤٢٨٢	٣,٢٠
١٧	ميسان	١,٣٤٥٩٩٤	٢,٩٢
١٨	المثنى	٩٨٥١٣٩	٢,١٢
	المجموع	٤٦,١١٨,٧٩٣	٪١٠٠

المصدر الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ,المجموعة الاحصائية السنوية، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٤ ,ص٢-٤.

خريطة (٢)

الحجم السكان في المحافظات العراقية لعام (٢٠٢٤)



المصدر الباحث بالاعتماد على الجدول (٢).

٣- تراكيب السكاني:

١.٣- التركيب العمري للسكان: التركيب العمري هو توزيع سكان المجتمع إلى فئات عمرية رئيسة محددة (فئة صغار السن، فئة المنتِجة متوسطي السن، فئة كبار السن) لقياس بنية السكان وآثارها التنموية، فالتركيب السكاني في العراق يعكس الطبيعة الفتية للمجتمع العراقي مما يُعد أهم مقوماته التنموية إذا تم استغلاله بشكل فعّال ويتوزع التركيب العمري للسكان على الفئات الرئيسة بحسب الجدول (٣) **(وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٥: ص٢-٤)** وكالآتي:

أ- فئة صغار السن (٠-١٤ عام): تُعدّ فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن(١٥عامًا) من الفئات العمرية المهمة في التركيب السكاني وتشكل نسبة كبيرة تمثل الفئة الفتية للمجتمع اذ ان العدد الكلي لها (١٦,٥٥٤,٨٠٨ نسمة) اذ تمثّل (٣٥.٩٠ %) من إجمالي السكان الكلي للعراق وتتوزّع بواقع (١١,٠٧٢,٨٦١نسمة) ممن يسكن المناطق الحضرية وما نسبته (٣٤.٢٢٪) من اجمالي سكنة الحضر (٥,٤٨١,٩٤٧نسمة) ممن يسكن المناطق الريفية ما نسبته (٣٩.٨٤ %) من اجمالي سكنة الريف.

ب- فئة المنتِجة متوسطي السن (١٥-٦٤ عام):

تمثل الفئة العمرية المنتِجة (قوة العمل) التي هي بين (١٥- ٦٤عامًا) الجزء الأكبر من سكان اذ تبلغ (٢٧,٨٧٥,٦١٠ نسمة) ما تعادل نسمتها (٦٠.٤٤ %) من إجمالي السكان الكلي للعراق وتتوزّع بواقع (١٩,٩٨٨,٩٧٩ نسمة) ممن يسكن

المناطق الحضرية وما نسبته (٦١.٧٧ %) من اجمالي سكنة الحضر و(٧,٨٨٦,٦٣١ نسمة) ممن يسكن المناطق الريفية ما نسبته (٥٧.٣٢٪) من اجمالي سكنة الريف.

ت- فئة كبار السن (٦٥ عام فأكثر):

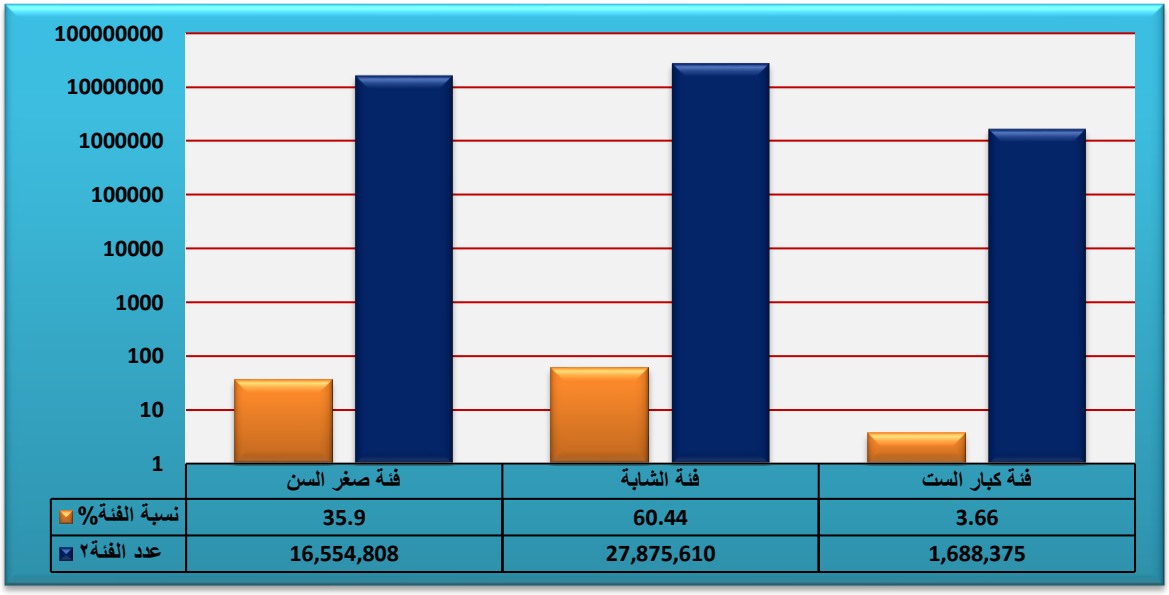
تُعد فئة كبار السن في العراق من الفئات العمرية الأقل عددًا ضمن التركيب السكاني اذ بلغ (١,٦٨٨,٣٧٥ نسمة) تعادل نسمتها (٣,٦٦ %) من إجمالي السكان الكلي للعراق وتتوزّع بواقع (١,٢٩٧,٥١٥نسمة) ممن يسكن المناطق الحضرية وما نسبته (٤,٠١ %) من اجمالي سكنة الحضر و(٣٩٠,٨٦٠ نسمة) ممن يسكن المناطق الريفية ما نسبته (٢.٨٤ %) من اجمالي سكنة الريف.

جدول (٣) التراكيب السكان للعراق لعام (٢٠٢٤)

ت	الفئات العمرية	عدد الفئة من اجمالي السكان الحضر	النسبة%	عدد الفئة من اجمالي السكان الريف	النسبة%	عدد الفئة من اجمالي السكان الكلي/نسمة	نسبته %
١	صغار السن (٠-١٤)	١١,٠٧٢,٨٦١	٣٤,٢٢	٥,٤٨١,٩٤٧	٣٩,٨٤	١٦,٥٥٤,٨٠٨	٣٥,٩٠
٢	المنتجة (١٥-٦٤)	١٩,٩٨٨,٩٧٩	٦١,٧٧	٧,٨٨٦,٦٣١	٥٧,٣٢	٢٧,٨٧٥,٦١٠	٦٠,٤٤
٣	كبار السن (٦٥ فأكثر)	١,٢٩٧,٥١٥	٤,٠١	٣٩٠,٨٦٠	٢,٨٤	١,٦٨٨,٣٧٥	٣,٦٦
	المجموع	٣٢,٣٥٩,٣٥٥	١٠٠	١٣,٧٥٩,٤٣٨	١٠٠	٤٦,١١٨,٧٩٣	١٠٠

الباحث بالاعتماد على، جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٤ , ص٢-٤.

شكل (٢) التركيب السكان العام (٢٠٢٤)



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (٣).

٣-٢. التركيب النوعي للسكان:

يُقصد بالتركيب النوعي توزيع السكان إلى (ذكور وإناث) وهو مؤشر أساسي لاستقرار البنية الديموغرافية وأثرها في التخطيط التنموي فنجد ان عدد الذكور (٢٣,١٦١,٦٠٤ نسمة) بما نسبته (٥٠,٢٢٪) من اجمالي النسبة الكلي للعراق واما الإناث (٢٢,٩٥٧,١٨٩ نسمة) ونسبتها (٤٩,٧٨ ٪) من النسبة الكلية، وتدل هذه النتيجة تدل على ان معامل النوع الكلية (١٠١ ذكرًا لكل ١٠٠ أنثى) ما يدل على تباين طفيف تُفسِّره أنماط الهجرة ومستويات الخصوبة والرعاية الصحية **(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء, ٢٠٢٤ , ص٤)**. في ضوء الجدول (٤) يُظهر أن الهرم السكانية للعراق ما يزال القاعدة فتية وواسعة, اذ تنتظم الفئات(٠-٤) و(٥-٩) و(١٠-١٤) في قاعدةٍ عددية عريضة أبرزها فئة(٠-٤) التي تُشكّل أكبر الشُرَح في الجدول، تليها(٥-٩) ثم (١٠-١٤) ويشير هذا النمط إلى خصوبة مرتفعة نسبيًا خلال السنوات الأخيرة واستمرار تغذية الهرم السكاني بمواليد جدد, وهذا يشكل ضغط متصاعد ومتواصل على التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والبنى الخدمية للطفولة خلال العقد القادم، ما يستدعي توسعة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية وتحسين جودة خدمات صحة الأم والطفل, والكتلة الشابة المنتِجة بالفئات العمرية (١٥-١٩) و (٢٠-٢٤) و(٢٥-٢٩) و (٣٠-٣٤) نتجه عن كتلة شبابية كبيرة في سنّ العمل وهو ما يفتح نافذة العائد الديموغرافي وإمكان تحقيق نمو أعلى إذا قُرن الحجم العددي الكبير بسياسات تشغيل فعّالة, يقتضي ذلك ربط مخرجات التعليم بالطلب القطاعي كالزراعة الحديثة والصناعات التحويلية واللوجستيات والبناء والاقتصاد الرقمي وتوسيع برامج التدريب المهني والتقني وتمكين مشاركة النساء لرفع معدل المشاركة الاقتصادية الكلي, اما فئة ما قبيل الشيخوخة (٣٥-٦٤ سنة) تتدرّج الأعداد تنازليًا مع الارتفاع في العمر، لكن يبرز تفصيل نوعي بالغ الأهمية وهو فئة (٣٥-٣٩) يسجّل الجدول رجحانًا ذكوريًا ملحوظًا بنسبة النوع (١٠٨) وهي قفزة مقارنةً بالفئات السابقة يُحتمل ارتباطها بأنماط هجرة عمل ذكورية وانتقائية سوق العمل إقليميًا, اما فئة(٤٥-٤٩) و(٥٠-٥٤) تميل الكِفّة لصالح الإناث فنِسَب نوع دون(١٠٠) نحو (٩٢-٩١) وهو نمط مألوف يعكس بقاءً أعلى للإناث في هذه الأعمار ومتطلبات صحية وخدمية متمايزة , اما فئة (٦٠-٦٤) ترتفع نسبة النوع إلى نحو(١١٢) بما يعني رجحانًا عدديًا للذكور في هذه الفئة **(وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, ٢٠٢٤ , ص ٧٢-٧٤)**. اما سن الشيخوخة (٦٥) سنة فأكثر فلا تزال هذه الفئة صغيرة نسبيًا (٣.٦٦٪) ما يعني محدودية ضغط الشيخوخة على أنظمة التقاعد والرعاية طويلة الأمد في الأجل القريب، ومع ذلك يسجّل الجدول نسبة نوع مرتفعة (٩٩) على خلاف النمط المعتاد عالميًا فتفوق إناثي طفيف في الشيخوخة وهذا المعطى قد يرتبط بعوامل تسجيلية أو هجرات انتقائية. وأنّ العراق يمتلك هرمًا سكانيًا فتِيًا مع كتلة شبابية كبيرة ونِسَب نوع متوازنة إجمالًا ما يتيح نافذة فرص تنموية مشروطة بسرعة خلق فرص العمل ورفع الإنتاجية وتحسين نوعية التعليم والتدريب. في المقابل يتطلب التوزيع الحالي توسيع البنى التعليمية والصحية فورًا لتلبية ضغط القاعدة العريضة إلى جانب تخطيطٍ حضري يستوعب الطلب المتزايد على الإسكان والنقل والمياه والطاقة. وعلى المدى المتوسط، ينبغي الشروع تدريجيًا في استعدادات الشيخوخة لضمان استدامة الحماية الاجتماعية وجودة الحياة.

جدول (٤)

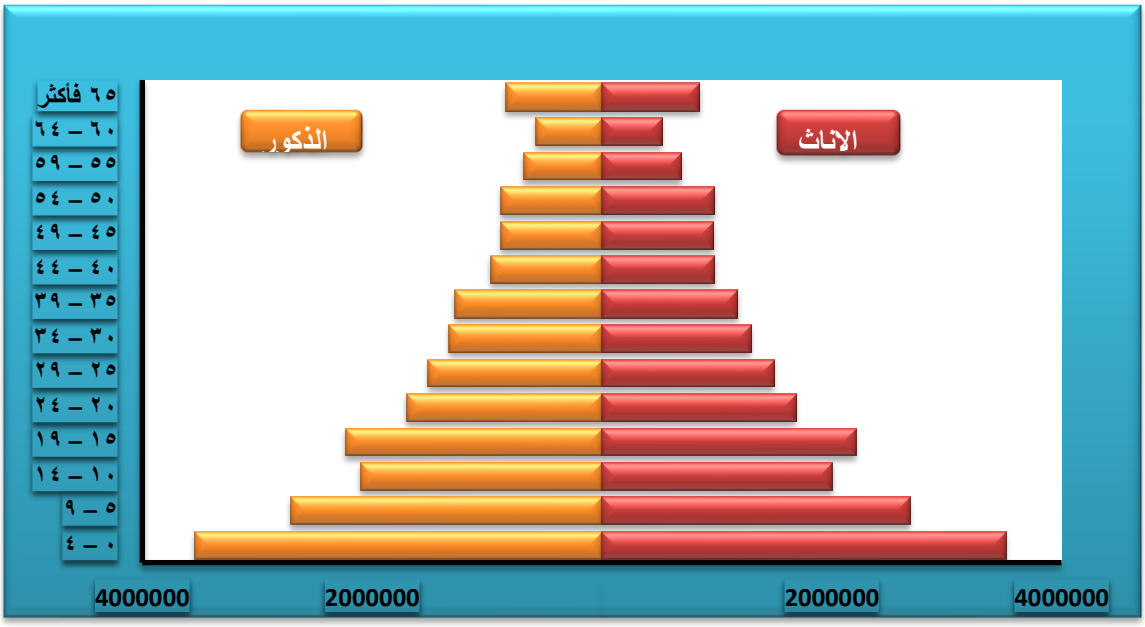
الهرم السكان للفئات العمرية في العراق لعام (٢٠٢٤)

ت	الفئات العمرية	الذكور	الاناث	المجموع	نسبة النوع ذكر لكل أنثى%
١	٠ ـ ٤	٣,٤٥٥,٤٨٨	٣,٤٢٠,٦٣٤	٦,٨٧٦,١٢٢	١٠١
٢	٥ ـ ٩	٢,٦٤٥,٥٢٢	٢,٥٩٤,١١١	٥,٢٣٩,٦٣٣	١٠١
٣	١٠ ـ ١٤	٢,٢٤٤,٥٢٤	٢,١٩٤,٥٢٩	٤,٤٣٩,٠٥٣	١٠٤
٤	١٥ ـ ١٩	٢,٦١٣,٥٣٥	٢,٥٧٤,٨٩٠	٥,١٨٨,٤٢٥	١٠١
٥	٢٠ ـ ٢٤	١,٩٧٩,٦٤٣	١,٩٤٢,٨٥٧	٣,٩٢٢,٥٠٠	١٠١
٦	٢٥ ـ ٢٩	١,٧٥٥,٦٦٦	١,٧٣٤,٨٣٩	٣,٤٩٠,٥٠٥	١٠١
٧	٣٠ ـ ٣٤	١,٥٣١,٩٠٧	١,٤٨٢,٩٨٧	٣,٠١٤,٨٩٤	١٠٢
٨	٣٥ ـ ٣٩	١,٤٩٠,٨٠٦	١,٣٦٤,٣٨٥	٢,٨٥٥,١٩١	١٠٨
٩	٤٠ ـ ٤٤	١,١٢٩,٠٩٨	١,١١٥,٩٢٢	٢,٢٤٥,٠٢٠	٩٩
١٠	٤٥ ـ ٤٩	١,٠٢٨,٩٦٩	١,١١٦,٢٥٠	٢,١٤٥,٢١٩	٩١
١١	٥٠ ـ ٥٤	١,٠٢٥,٣٦٢	١,١٢٧,٥٠٩	٢,١٥٢,٨٧١	٩٠
١٢	٥٥ ـ ٥٩	٨٠١,٣٨٤	٧٩٤,٦٥٩	١,٥٩٦,٠٤٣	٩٩
١٣	٦٠ ـ ٦٤	٦٧٨,٤١٠	٥٨٦,٥٣٢	١,٢٦٤,٩٤٢	١١٢
١٤	٦٥ فأكثر	٧٨١,٢٩٠	٩٠٧,٠٨٥	١,٦٨٨,٣٧٥	٩٩
	المجموع	٢٣,١٦١,٦٠٤	٢٢,٩٥٧,١٨٩	٤٦,١١٨,٧٩٣	١٠١

المصدر الباحث بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق لعام ٢٠٢٤، بغداد، ٢٠٢٥، ص ٧٢–٧٤.

شكل (٣)

الهرم السكان للفئات العمرية في العراق لعام(٢٠٢٤)



المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات على الجدول (٤).

٣-٣. التركيب الديني:

يعكس التنوّع الديني بنيةً اجتماعية مركّبة ويظلّ عنصرًا مهمًّا في الهوية الوطنية لكنه يحتاج إلى إدارة رشيدة لضمان التماسك المجتمعي، اذ نجد ان التفوّق العددي للمسلمين يُشكِّل الاغلبية وهم القاعدة الأساسية لصياغة السياسات العامة للتعايش المجتمعي الديني فيما تتطلب الأقليات المسيحية والأيزيديين برامج حماية وتمكين لاسيما بعد تقلُّص أعدادها بفعل النزوح. وكما في الجدول(٥)(**وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دائرة الإحصاء والتخطيط، (٢٠٢٤), ص ٩-١١)** فتُقدَّر مكوناتها على النحو الآتي اذ ان المسلمون الشيعة(٢٧,٢١٠,٠٨٨ نسمة) وبنسبة (٥٩ ٪) وان اغلبهم بالوسط والجنوب وبغداد والمحافظات الاخرى كأقلية فيها, اما المسلمون السنّة (١٧,١١٠,٠٧٢نسمة) ونسبتهم(٣٧,١٠٪) فيتمركزون في الأنبار وصلاح الدين ونينوى وشمال بغداد واقليم كردستان, اما المسيحيون (كلدان، آشوريون، سريان) فعددهم (١٨٤,٤٧٥ نسمة) ونسبتهم (٠,٤٠٪) ويكون اغلب تواجدهم في سهل نينوى وعنكاوا وبغداد, واما الإيزيديين (٤٦١,١٨٨ نسمة) ونسبتهم (١٪) فيتمركزون في سنجار وسهل نينوى, وأقليات أخرى صابئة وشبك وبهائية ويقدرون ب(١,١٥٢,٩٧٠ نسمة) ونسبتهم (٢,٥٠ ٪) وهم متفرقون(**United Nations, Department of Economic and Social Affairs 2025, pp. 1-7)** فيظهر من الجدول(٥) أن البنية الدينية في العراق متعدّدة المكوّنات مع أغلبية مسلمة تنقسم مذهبيًا إلى شيعة وسنّة بينما تتوزّع الأقليات الدينية الى المسيحيون بمختلف كنائسهم والأيزيديون والصابئة المندائيين والشبك والبهائيون, تُشير البيانات إلى أن الشيعة يُشكّلون الأغلبية العددية قرابة ثلاثة أخماس السكان يليهم السنّة بنحو ثلث السكان في حين تتوزّع بقية النسبة على الأقليات الدينية بنطاقات مئوية فردية صغيرة، مع تجمعات مكانية واضحة لكل مكوّن في محافظات بعينها مثل الوسط والجنوب للغالبية الشيعية ومثلث الأنبار وصلاح الدين ونينوى ومناطق من كركوك وديالى لمكون السنّي ، وتجمّعات مسيحية ملحوظة في سهل نينوى وبغداد وبعض الاجزاء من إقليم كردستان والأيزيديون في سنجار ومحيطها. وقد تتأثّر حصص المكوّنات الدينية تاريخيًا بالهجرة الخارجية خاصة المسيحيين والصابئة بعد (٢٠٠٣) والنزوح الداخلي خاصة (٢٠١٤-٢٠١٧) ما يعني أن أي قراءة لنسب المكوّنات يجب أن تُقارب كلقطة زمنية تُراجع دوريًا. وتبقى عودة النازحين وسياسات الاستبقاء السكاني كخدمات وأمن وفرص عمل عوامل حاسمة في تثبيت هذه الحصص أو تغييرها في الأجل المتوسط.

جدول (٥)

التركيب الديني للسكان في العراق لعام (٢٠٢٤)

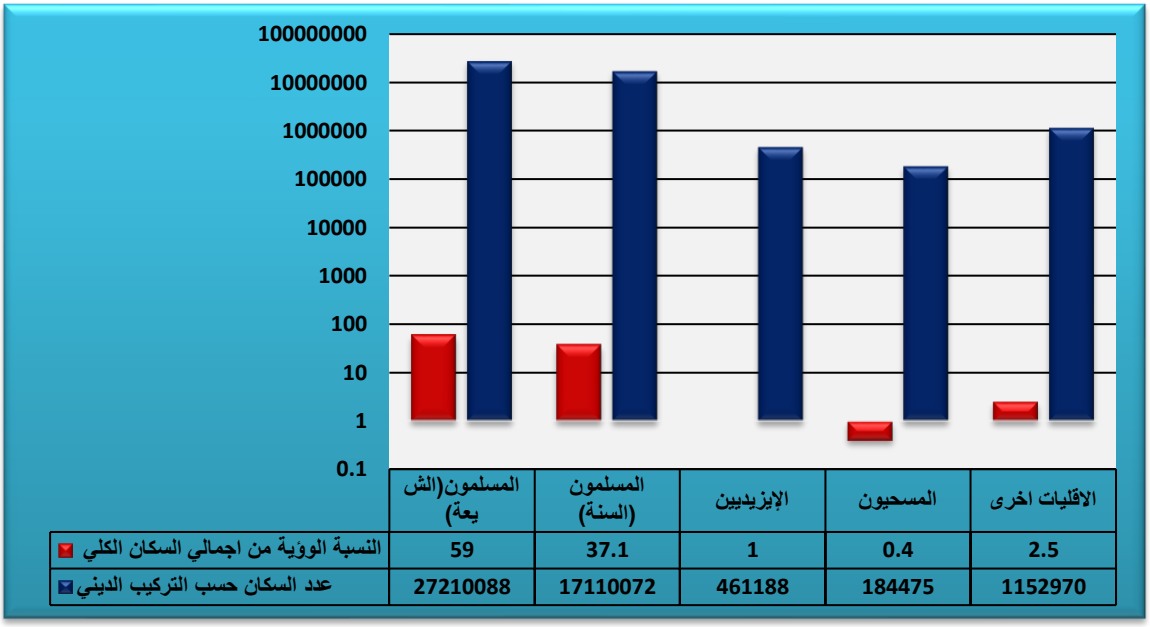
ت	الفئة	عدد السكان (نسمة)	النسبة المئوية للسكان (%)
١	المسلمون(الشيعة)	٢٧,٢١٠,٠٨٨	٥٩,٠٠
٢	المسلمون(السنة)	١٧,١١٠,٠٧٢	٣٧,١٠
٣	الإيزيديين	٤٦١,١٨٨	١,٠٠
٤	المسيحيون (كلدان، آشوريون، سريان)	١٨٤,٤٧٥	٠,٤٠
٥	وأقليات أخرى (صابئة وشبك وبهائيون)	١,١٥٢,٩٧٠	٢,٥٠
	المجموع	٤٦,١١٨,٧٩٣	١٠٠٪

المصدر الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دائرة الإحصاء والتخطيط، تقديرات السِّجل الإحصائي السنوي لأعداد السُّكان حسب الانتماء الديني والمذهبي (٢٠٢٤)، ص ٩-١١.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), Population Division, Updating the Religious Demographics of Iraq

الشكل (٤)

التركيب الديني للسكان في العراق لعام (٢٠٢٤)



	المسلمون(الشيعة)	المسلمون (السنة)	الإيزيديين	المسحيون	الاقليات اخرى
النسبة الوؤية من اجمالي السكان الكلي	59	37.1	1	0.4	2.5
عدد السكان حسب التركيب الديني	27210088	17110072	461188	184475	1152970

المصدر الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

٣-٤ التركيب القومي:

العراق يتميز بتعدد مكوناته القومية وهو ما يعكس التنوع الثقافي واللغوي والاجتماعي الذي يمتد عبر تاريخه الطويل, ويُبيّن جدول(٦) التركيب القومي للسكان في العراق أنّ البنية السكانية ما تزال تتسم بالأغلبية العربية واضحة الذي يشكّل النسبة الأكبر من مجموع السكان اذ هم يشكّلون القومية الأكبر فيبلغ عددهم (٣٦,٤٣٣,٨٤٦ نسمة) ونسبتهم (٧٩٪) ويشكّل العرب أكثر من ثلاثة أرباع سكان البلاد تقريبًا، ويتوزّعون في جميع المحافظات مع ثقلٍ واضح في محافظات الوسط والجنوب، وهم في معظمهم من المسلمين شيعةً وسنّة، الأمر الذي يجعل منهم الكتلة الديموغرافية الرئيسة التي تقوم عليها بنية الدولة ومؤسساتها الحديثة. في المقابل يُظهر الجدول أنّ الأكراد يحتلّون المرتبة الثانية من حيث الحجم السكاني فيبلغ عددهم (٦,٠٦٤,٦٢١ نسمة) ونسبتهم (١٣,١٥ ٪) ويكوّنون ما يزيد على عُشر السكان بقليل، ويتمركز وجودهم أساسًا في إقليم كردستان (أربيل، السليمانية، دهوك) مع امتدادات مهمة في محافظة كركوك وأطراف نينوى وديالى، ما ينعكس في صورة إقليم قومي ذي ثقل عددي وجغرافي متصل ما يُفسّر حضورهم السياسي والإداري ضمن صيغة النظام الاتحادي القائم, كما نجد أن القومية التركمانية تأتي بعد العرب والأكراد من حيث الحجم فيبلغ عددهم (٢,٩٩٧,٧٢٢نسمة) ونسبتهم (٦,٥٠ ٪) **(وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية, ٢٠٢٤ : ص٣٣-٣٥)** وتمثّل نسبة من السكان تُعدّ أقل بكثير من العرب والأكراد لكنها ذات وزن ملحوظ في بعض المدن والمناطق المختلطة لاسيما في كركوك وتلعفر وطوزخورماتو وخانقين، اذ تظهر التركيبة السكانية على هيئة نسيج قومي– مذهبي متداخل يضم عربًا وأكرادًا وتركمانًا بنسب متفاوتة الأمر الذي يجعل هذه المناطق بؤرًا حساسة لأي اختلال في إدارة التنوع القومي أو في توزيع الموارد والخدمات. وإلى جانب ذلك يبيّن الجدول وجود مكوّنات قومية ودينية تاريخية أخرى مثل الكلدان والآشوريين الذين ينتشرون في سهل نينوى وأجزاء من بغداد وبعض بلدات إقليم كردستان فيبلغ عددهم (١٦١,٤١٦نسمة) ونسبتهم (٠.٣٥٪) فضلًا عن أقليات أخرى كالأرمن والشبك والإيزيديين والصابئة المندائيين وغيرها فبلغوا (٤٦١,١٨٨نسمة) ونسبتهم (١٪) وتواجدهم سنجار(إيزيديون) والأهوار (صابئة) ونينوى (شبك) لغات محلية متنوّعة **(وزارة التخطيط، ٢٠٢٥ص ٣٥)** وهي

وإن كانت تمثّل نسبًا مئوية صغيرة من إجمالي السكان، فإنها تضيف عمقًا حضاريًّا وثقافيًّا لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، وتمنح الخريطة القومية طابعًا فسيفسائيًا واضحًا.

وتشير هذه الأرقام مجتمعة إلى أن التركيب القومي في العراق يقوم على أغلبية عربية واسعة تتعايش مع أقليات قومية ذات حضور مكاني واضح ومتمايز، ما يجعل البعد القومي أحد المفاتيح الأساسية لفهم الجغرافية السياسية للدولة العراقية. فالتمركز المكاني للأكراد في الشمال، والتركمان في أحزمة مختلطة، والكلدان–الآشوريين وبقية الأقليات في جيوب سكانية محددة، يفرض على الدولة أن تعتمد سياسات إدارة للتنوع تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية من جهة، ومراعاة الخصوصيات القومية– الثقافية من جهة أخرى بما يضمن دمج هذه المكوّنات في إطار وطني جامع، ويحول دون تحوّل التعدد القومي إلى مصدر توتر أو انقسام مجالي، بل إلى عنصر ثراء وتعزيز لقوة الدولة ووحدتها الإقليمية، كما بالخريطة (٣) .

جدول (٦)

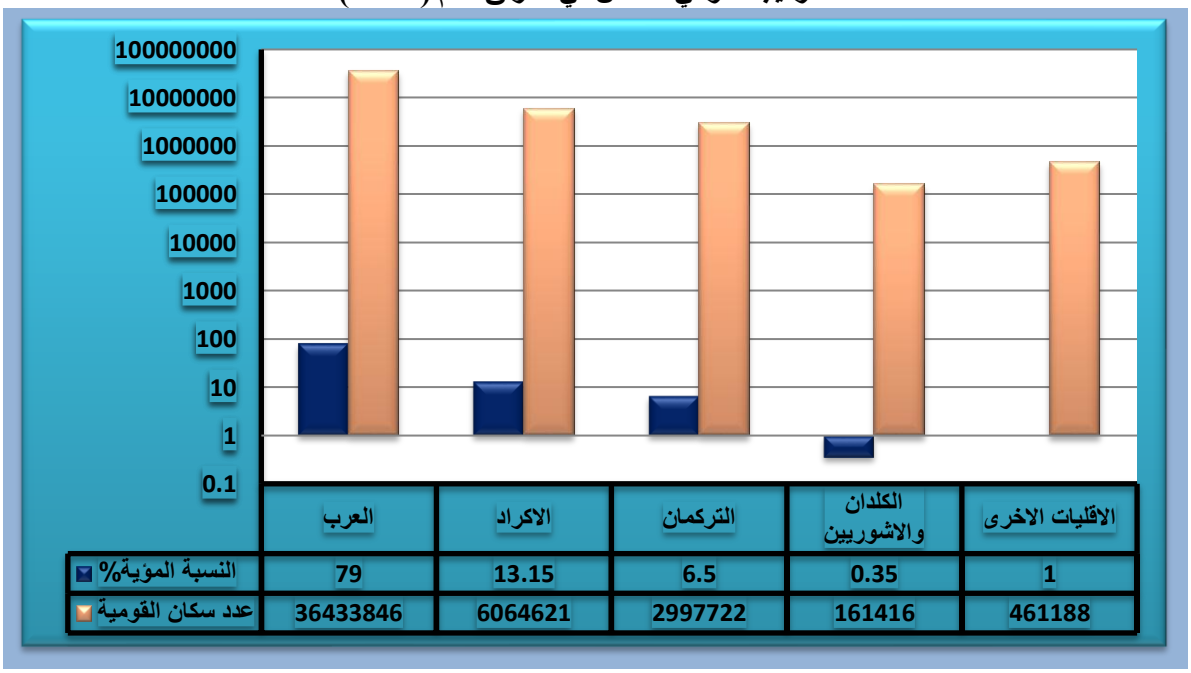
التركيب القومي للسكان في العراق لعام (٢٠٢٤)

ت	الفئة	عدد (نسمة)	النسبة من اجمالي السكان الكلي (%)
١	العرب	٣٦,٤٣٣,٨٤٦	٧٩,٠٠
٢	الاكراد	٦,٠٦٤,٦٢١	١٣,١٥
٣	التركمان	٢,٩٩٧,٧٢٢	٦,٥٠
٤	الكلدان، آشوريون	١٦١,٤١٦	٠,٣٥
٥	وأقليات أخرى	٤٦١,١٨٨	١,٠٠
المجموع		٤٦,١١٨,٧٩٣	٪١٠٠

المصدر الباحث بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء) , الجداول التفصيلية (التركيب القومي والإثني) , الجدول٤، ٢٠٢٤ (غير منشورة) ص ٣٣–٣٥.

الشكل (١٤)

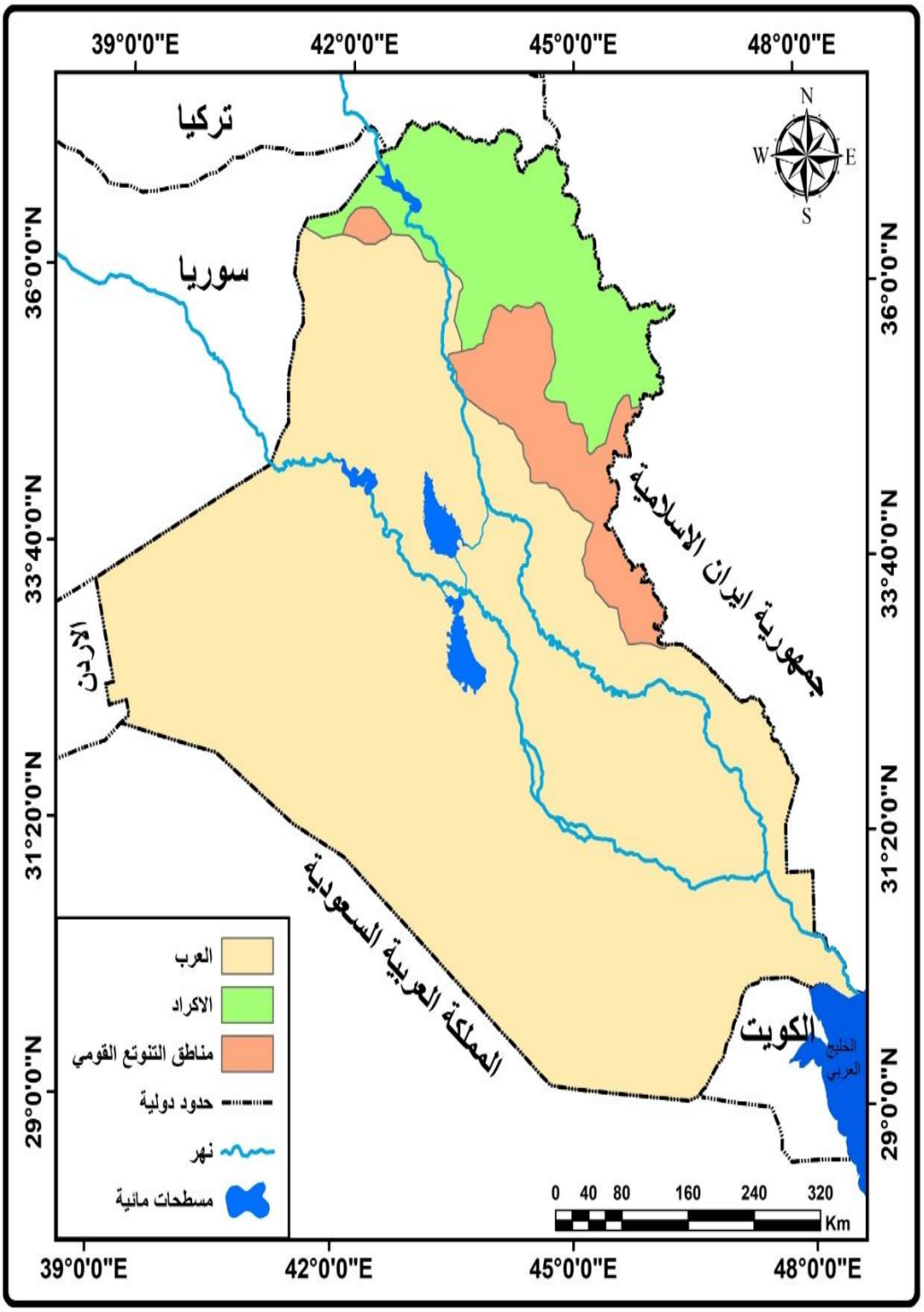
التركيب القومي للسكان في العراق لعام (٢٠٢٤)



المصدر الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٦)

خريطة (٣)

التركيب القومي الإثني للسكان في العراق لعام (٢٠٢٤)



الباحث بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء), الجداول التفصيلية (التركيب القومي والإثني), الجدول ٤، ٢٠٢٤ (غير منشورة) ص ٣٣–٣٥.

المقومات الاقتصادية:

يتمتّع العراق بمقوّمات اقتصادية متنوّعة تستند إلى وفرة الموارد الطبيعية واتّساع القاعدة الزراعية والحيوانية، فضلًا عن موقع جغرافي استراتيجي يربط الخليج العربي بآسيا الوسطى وشرق المتوسّط، ويجعله ممرًّا للتجارة وحركة الطاقة بين أقاليم عديدة، غير أنّ توظيف هذه الإمكانات ظلّ رهينًا بدرجة الاستقرار السياسي وفاعلية الإدارة الاقتصادية، إذ يتطلّب تحويل هذه المقوّمات إلى قوّة فعلية في بنية الدولة توافر بيئة آمنة وسياسات تنموية رشيدة وإصلاحات هيكلية تقلّل من الهدر والاعتماد المفرط على الريع النفطي. وفي هذا الإطار يمكن تمييز ثلاثة أنشطة رئيسة تشكّل أعمدة الاقتصاد العراقي هي:

١. النشاط الزراعة والثروة الحيوانية:

١.١- القطاع الزراعي:

يُعدّ القطاع الزراعي أحد أقدم وأهمّ الأنشطة الاقتصادية في العراق، إذ يعتمد عليه ملايين السكان في معيشتهم ويُسهم في توفير الأمن الغذائي للدولة. ورغم التحديات التي تواجهه يتمتع العراق بإمكانات زراعية كبيرة نتيجة لموارده الطبيعية والبشرية فالمساحة الكلية للأراضي الزراعية تبلغ حوالي(٤٨ مليون دونم) منها(١١,٨مليون دونم) مزروعة فعليًا تبعًا لظروف الموارد المائية والسياسات الحكومية, ويُعد القمح المحصول الاستراتيجي الأهم إذ يُزرع بحسب الخطة الزراعية على مساحة تقارب (٢٧,٣٠٠,٠٠٠دونم) وبإنتاج يصل إلى (٥,٩٤٠,٠٠٠ طن)، ما منح الدولة اكتفاءً ذاتيًا يُقدَّر بنحو (١٠٨٪) من الاستهلاك المحلي, أما الشعير فيُزرع على مساحة تقارب (١٠,٠٠٠,٠٠٠ دونم) بإنتاج يبلغ (١,٨٠٠,٠٠٠ طن) يغطّي نحو(٨٢٪) من الاحتياجات، في حين تبلغ مساحات الأرز (الشلب) المزروعة نحو(٨٥٠,٠٠٠) دونم وبإنتاج يناهز (٤٦٥,٠٠٠ طن) أي ما يعادل قرابة (٦٨٪) من الطلب الوطني, وفي مجال البستنة يحتل العراق موقعًا متقدّمًا في إنتاج التمور على المستوى الدولي إذ يُقدَّر عدد أشجار النخيل بحوالي (٢٢,٩٠٠,٠٠٠ نخلة) فيما يبلغ إنتاج التمور نحو (٦١٨,٠٠٠ طن)، وتُسهم بساتين العنب والرمان وباقي الفواكه الصيفية بما يقارب (٤٦٪) من القيمة المضافة للبستنة في سهول دجلة والفرات **(وزارة التخطيط, مديرية الاحصاء الزراعي , ٢٠٢٤، ص ٩-١٨)**. وتعكس هذه الأرقام تنوّع القاعدة النباتية وامتدادها في الأقاليم الزراعية المختلفة، رغم ما يُسجَّل من تراجعات موسمية مرتبطة بالجفاف والتغيّر المناخي وضعف البنى التحتية للريّ.

٢.١- الثروة الحيوانية:

الثروة الحيوانية فهي تمثّل بعدًا آخر من أبعاد الأمن الغذائي والاقتصاد الريفي إذ تشمل تربية الأبقار والأغنام والماعز والجاموس والإبل إلى جانب قطاع الدواجن وتربية الأسماك. وتُظهِر أعداد الأغنام بلغت نحو (١٦,٧٥٩,٤٠١ رأس) يتركّز ما يقارب ثلثها في محافظتي نينوى والأنبار، بينما يبلغ عدد رؤوس الماعز قرابة (١,٤٧١,٧٨٤ رأس)، في حين تقدَّر أعداد الأبقار بنحو (١,٧٧٠,٩٦٧ رأس) تتصدّرها محافظة بابل بما يقارب (٢٣٣,٥٠٠) رأس, أما الجاموس فتبلغ أعداده نحو (٤٩٤,٩٣٢ رأس) يتركّز معظمها في أهوار جنوب العراق، في حين تصل أعداد الإبل إلى نحو (١٨٥,٨٤٩ رأس) يتركّز ثلثها تقريبًا في محافظتَي المثنى ونينوى, ويُقدَّر إنتاج الأسماك السنوي بنحو (١٢٣,٠٠٠ طن) من مزارع الأهوار والأقفاص العائمة في الجنوب، في حين حقّق قطاع الدواجن قفزة ملحوظة إذ بلغ إنتاج لحوم الدجاج نحو (٣٥٢,٠٠٠ طن) ووصل إنتاج بيض المائدة إلى حوالي (٣,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) بيضة ما يعادل نحو (١٩٥,٠٠٠

طن) من البيض بقشره وبذلك تُلبّى قرابة (٩٢٪) من استهلاك السوق المحلي, وتشير هذه المعطيات إلى أن القطاع الزراعي– البيطري يوظّف ما يقرب من (٢٢٪) من القوّة العاملة الريفية إلا أنّ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون (٣٪) وهو ما يعبّر عن فجوة إنتاجية يمكن تضييقها عبر تعميم تقنيات الريّ الحديث وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي والبيطري وتطوير قدرات التخزين والنقل والتصنيع الزراعي **(وزارة التخطيط , مديرية الإحصاء الزراعي والثروة الحيوانية, ٢٠٢٤ :ص٧–١٢).**

٢. النشاط التجاري:

يُعدّ التبادل التجاري ركيزةً مركزيةً لاقتصاد فالدولة تعتمد على الصادرات النفطية لتدبير معظم إيراداتها وتلجأ إلى الواردات لسدّ أكثر من (٩٠٪) من احتياجاتها السلعية غير النفطية، ونتيجة موقعها عند ملتقى الخليج العربي وآسيا الوسطى وشرق المتوسط، ويضاف إلى(١٦) منفذًا بريًا وميناءَ تصدير في البصرة وتدفّق السلع والخدمات عبر حدودها. اذ بلغ إجمالي الصادرات (١١٢,٤٩٠,٣٨٦,١١٢) دولار منها نحو(٩٩٪) نفط خام بلغت (١١١,٣٦٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار والصادرات غير النفطية وأبرزها التمور والكبريت والفوسفات وبعض الحبوب سجّلت ما يقارب (١,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار أي أقلّ من (١٪) من إجمالي الصادرات, اما الواردات فخلال العام نفسه بلغت قيمة الواردات (٨٤,٨٤٤,٤٠٠,٠٠٠) دولار تتركّز في الإلكترونيات والمواد الغذائية المصنَّعة والمعدات الصناعية, اما **ميزان التجارة*** فقد أسفر الفارق بين الصادرات والواردات عن فائض تجاري بلغ(٢٧,٦٤٥,٩٨٦,٣٩٣) دولار وهو ما يعادل(١١٪), والناتج المحلي الإجمالي البالغ (٢٥٠,٨٤٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار, اما اهم الشركاء الرئيسيون لصادرات العراق هم الولايات المتحدة(٢٥٪) والهند(١٤٪) والصين(١٢٪) وكوريا الجنوبية(٩٪), واما الواردات فالصين(٢٨٪) وتركيا(٢١٪) والإمارات العربية المتحدة (١٩ ٪),اما التبادل مع إيران يستقر حول(١٠) مليار دولار سنويًا ومعظمها واردات غذائية وكهرباء وبينما يتراوح الحجم مع تركيا عند(٢٠) مليار دولار خصوصًا في الآلات والسلع**(FAO, Iraq, 2024, pp.8-14).**

٣– النشاط الصناعي:

عَدّ القطاع الصناعي ركيزة مهمّة أخرى من ركائز المقوّمات الاقتصادية لكنه ما زال يحظى بحصّة محدودة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط, إذ أسهمت الصناعات الاستخراجية والتحويلية غير النفطية بنحو (٢٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من هذه المساهمة المحدودة فان القطاع يمتلك قاعدةَ منشآت واسعة وإمكاناتٍ كامنة للنمو إذا تهيَّأت بيئة استثمارية مستقرة, وتُظهِر أن عدد المنشآت الصناعية المسجّلة في القطاع الخاص بلغ نحو (١٧,٧٥٢ منشأة) تمثّل ما يقارب (٩٨.٣٪) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في الدولة، مقابل نسبة صغيرة من

---

* – **الميزان التجاري:** هو أحد المؤشرات الاقتصادية التي تُستخدم لتقييم قوة الاقتصاد الوطني، ويُعرَّف بأنه الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية محددة (عادةً سنة).

١. إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات: يُسمّى الميزان التجاري فائضًا تجاريًا **(Trade Surplus)**.

٢. إذا كانت قيمة الواردات أكبر من الصادرات: يُسمّى الميزان التجاري عجزًا تجاريًا **(Trade Deficit)**.

وللاستزادة مراجعه المصدر: صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي – الطبعة السادسة (BPM6)، واشنطن: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٤، الفقرة ٢–١١.

المنشآت المملوكة للدولة لا تتجاوز (١,٥٪) وأخرى مختلطة (عام– خاص) بحدود (٠,٢٪), ورغم هيمنة القطاع الخاص عدديًا فإن شركات القطاع العام ما تزال مسؤولة عن ما يناهز (٩٠٪) من قيمة الإنتاج الصناعي نتيجة سيطرتها على الصناعات الثقيلة والاستخراجية الرئيسة كالفوسفات والكبريت والأسمدة والحديد والصلب, وتشير المعطيات المتاحة إلى أن نحو (٧٠٪) من الشركات العامة تعمل بطاقة تشغيلية تتراوح بين (٣٠–٥٠٪) من طاقتها التصميمية بينما توقّف قرابة (٣٠٪) منها كليًا نتيجة تقادم المعدات وتداعيات مرحلة ما بعد عام(٢٠٠٣), كما يعتمد حوالي (٤٠٪) من تلك الشركات على دعم مباشر من خزينة الدولة لتسديد رواتب العاملين بسبب الخسائر المتراكمة, ويُقدَّر عدد العاملين في القطاع الصناعي (العام والمختلط والخاص) بنحو (٥٠٠,٠٠٠ عامل) أي ما يعادل تقريبًا (٥٪) من إجمالي المشتغلين وفق مسح قوّة العمل لعام(٢٠٢٤)**15 .p ,2024 ,World Bank, Iraq Economic Monitor)** وتتركّز معظم الأنشطة الصناعية الكبرى والمتوسطة في محافظات بغداد والبصرة ونينوى وكركوك, إذ تستأثر بغداد بالصناعات الغذائية والدوائية وبعض الصناعات النسيجية بينما تهيمن البصرة على الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والصلب، في حين تضمّ نينوى وكركوك عدداً من معامل الإسمنت والجبس والمواد الإنشائية. وتشمل أهمّ القطاعات الصناعية الرئيسة الصناعات الاستخراجية غير النفطية ككبريت في مشراق وفوسفات في عكاشات والأملاح والأحجار الصناعية والصناعات التحويلية المرتبطة بالغذاء كالألبان والزيوت والتمور المعالجة والمشروبات وصناعات مواد البناء كالإسمنت وحديد التسليح والمنسوجات والجلود.

الاستنتاجات:

١. تُبيّن الدراسة أنّ المقوّمات البشرية (الحجم السكاني، التركيب، التوزيع، النوعية) تمثّل متغيراً تفسيرياً حاسماً في الجغرافية السياسية لأنها تُحدِّد طاقة الدولة على البناء المؤسسي والاستقرار، أو تتحول إلى عامل ضغط إذا أُسيئت إدارتها.
٢. يؤكد تعداد ٢٠٢٤ أن العراق يمتلك ثِقلاً سكانياً كبيراً يقارب ٤٦.١ مليون نسمة مع دلالات مباشرة على اتساع قاعدة الموارد البشرية وإمكان تحويلها إلى رافعة تنموية إذا توافرت سياسات فعّالة.
٣. تكشف المؤشرات عن ان الأغلبية هم من سكنت الحضر وارتفاع الكثافة العامة(قرابة ٢٢٠نسمة/كم²) وهو ما يعكس تركزاً مكانياً يرفع كلفة تقديم الخدمات ويزيد هشاشة المدن أمام الأزمات.
٤. يوضح التركيب العمري وجود قاعدة فتية لكن الإفادة منها تبقى مشروطة بقدرة سياسات التشغيل والتعليم والتدريب على امتصاص الكتلة الشابة ورفع الإنتاجية، وإلا تحوّل العامل السكاني إلى عبء اقتصادي–اجتماعي.
٥. تُبرز الدراسة أن إدارة التعدد الاجتماعي عنصرٌ مؤثر في توازنات الحكم وصناعة القرار بما يستدعي أُطراً مؤسسية تضمن الشراكة والعدالة وتقلل توترات الاندماج الوطني.
٦. نجد أن تحويل الثقل السكاني إلى رافعة استراتيجية يتطلب تنمية رأس المال البشري وتخطيطاً مكانياً متوازناً وإصلاحات في الحوكمة وسوق العمل.

المقترحات:

١. اعتماد سياسة وطنية لتنمية رأس المال البشري تربط التعليم والصحة بمتطلبات الإنتاجية وتترجم "الميزة السكانية" إلى قوة اقتصادية ومؤسسية.
٢. تفعيل حزمة سياسات تشغيل تستهدف الكتلة الشابة عبر مواءمة مخرجات التعليم مع الطلب القطاعي وتوسيع التدريب المهني والتقني وتمكين مشاركة النساء لرفع معدل المشاركة الاقتصادية.
٣. تبنّي تخطيط مكاني متوازن يخفف ضغط التركز الحضري عبر توزيع الاستثمارات والخدمات على الأقاليم/المحافظات بما يقلل هشاشة المدن ويرفع العدالة المكانية.
٤. إسناد سياسات السكان والتنمية بإصلاحات حوكمة وسوق عمل تقلل الهدر وتعالج الاختلالات البنيوية التي تُضعف الأداء المؤسسي وتقيّد القرار.
٥. تطوير أطر مؤسسية لإدارة التعدد (تمثيل/مشاركة/عدالة فرص) بما يعزز الاندماج الوطني ويقلل قابلية الاستقطاب داخل النظام السياسي.
٦. ربط التخطيط السكاني بمسارات السياسة العامة (التنمية، الأمن المجتمعي، الخدمات) لضمان أن تكون المقومات البشرية رصيداً للقوة الوطنية لا مصدراً لضغطٍ بنيوي.

المصادر والمراجع:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٧: المجلد الإحصائي (الأرشيف)، بغداد: ١٩٨٧.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٠: الباب الثاني – جداول سكان العراق، بغداد: ٢٠٢٠.

٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن في العراق لعام ٢٠٢٤ (نتائج التعداد) ، بغداد: ٢٠٢٥.

٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، وثيقة داخلية (غير منشورة) ، بغداد: ٢٠٢٤.

٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٢٤: الجداول التفصيلية (التركيب القومي والإثني)، جدول (٤)، بغداد:٢٠٢٤.

٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية: بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٤، بغداد: ٢٠٢٤.

٧. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية الإحصاء الزراعي، الجداول الزراعية السنوية ٢٠٢٤، بغداد: ٢٠٢٤.

٩. جمهورية العراق، هيئة الأوقاف والشؤون الدينية، دائرة الإحصاء والتخطيط، تقديرات السجل الإحصائي السنوي لأعداد السكان حسب الانتماء الديني والمذهبي (٢٠٢٤)، بغداد٢٠٢٤.

١٠. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، مؤشّر الصادرات والواردات ٢٠٢٤، بغداد٢٠٢٤.

١١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الهيئة الوطنية للتعداد العام للسكان, المجلد الإحصائي (الأرشيف): الباب الثاني – جداول سكان العراق، بغداد:٢٠٢٥.

12- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Iraq: GIEWS Country Brief. Rome: FAO, 2024.

13- Metz, Helen C. Iraq: A Country Study. Washington, D.C.: Library of Congress, 1990.

14- The World Bank. Iraq Economic Monitor. Washington, D.C.: World Bank, 2024.

14- United Nations Statistics Division (UNdata). Population by Religion, Sex and Urban/Rural Residence (Dataset) [Online]. n.d. Accessed January 26, 2025.